IOM UN MIGRATION

Social Inquiry

بين الهشاشة والصمود

استكشاف رؤوس الأموال البشرية والاجتماعية والطبيعية والمادية والمالية في جنوب العراق

نيسان ٢٠٢٣

حول المنظمة الدولية للهجرة

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية والمنظمة التي تفيد المهاجرين والمجتمع. وباعتبارها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدوليـة للهجرة مـع شركائها فـي المجتمع الدولي مـن أجل: تقديم المساعدة لمواجهة التحديات العملياتية للهجرة؛ وتعزيـز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية مـن خـلال الهجرة؛ والحفـاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. ولا تعني الأسماء والحدود الواردة فيه اقراراً رسمياً أو قبولاً من المنظمة الدولية للهجرة. وتسعى المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى إبقاء هذه المعلومات مُحدَّثة ودقيقة قدر الإمكان، لكنها لا تطالب صراحة أو ضمنياً بشأن استكمال ودقة وملاءمة المعلومات المقدمة من خلال هذا التقرير.

حول التقصّي الإجتماعي

التقصّي الإجتماعي هي مؤسسة بحثية غير ربحية مقرها في اربيل - اقليم كوردستان العراق, تركز في عملها على التأثير على السياسات والممارسات التي من شأنها بناء الثقة الاجتماعية وإصلاح النسيج الاجتماعي في المجتمعات الهشة, وكذلك تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة. تركز بحوث المؤسسة على ثلاث مواضيع رئيسية: i) التماسك الاجتماعي وهشاشة المجتمعات. ii) العدالة الانتقالية والمصالحة. وiii) الاقتصاد السياسي ما بعد الصراع, والنظر في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لهذه المواضيع.

تم تمويل هذه الدراسة من قبل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (PRM)

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

المحتويات

رأس المال البشري ٥

المعرفة ٥

الصحّة ٨

رأس المال الاجتماعي ٩

الشبكات والعلاقات ٩

علاقات الثقة ١٢

رأس المال الطبيعي ١٤

حالة الموارد المائية ١٤

جودة الهواء والظروف البيئية ١٦

رأس المال المادي ١٧

المأوى ١٧

الخدمات العامة ١٨

الأراضي الزراعية ٢٠

رأس المال المالي ٢١

مصادر الدخل الآمنة ٢١

شبكات الأمان والائتمان والصدمات ٢٢

تقييم رؤوس الأموال ٢٣

تنتشر تجربة المجتمعات من حيث الهشاشة أو الصمود، عبر طيف يعتمد على قدرة أو مساءلة أو شرعية الدولة أو المؤسسات للتوسط في العلاقات بين مجموعات المواطنين أنفسهم، وبين المواطنين والدولة بُغية جعلهم أقل عرضة للعنف[١]. وهذا التأطير، إضافة إلى تركيزه على توفير الخدمات أو الشرعية أو مساءلة المجتمع الدولي، يركز أيضاً على الدولة للتحكيم في العلاقة العمودية (بين الدولة والمواطن) والأفقية (بين المواطن والمواطن). كما يشدد هذا التأطير على أن الهشاشة والصمود، مؤشر على قوة المجتمع المدني وشبكات الأمان والشبكات الأخرى، والموارد المتاحة للأهالي على الصعيدين الفردي والمجتمعي[٢]. ويمكن أن يساعد هذا الإطار في تحديد وتفسير جيوب الهشاشة، في السياقات التي يكون فيها أداء الدولة قوياً نسبياً؛ وجيوب الصمود في السياقات التي تكون فيها مؤسسات الدولة ضعيفة.[٣]

وتُعّد هذه الديناميكيات مفيدة لاستكشافها بشكل خاص في سياق كجنوب العراق؛ وتحديداً في البصرة وذي قار وميسان. حيث شهدت هذه المناطق إهمالاً كبيراً في التنمية، وعدم المساواة، وعنفاً إجرامياً وسياسياً متزايداً. كما تحتوي هذه المناطق على موارد طبيعية كبيرة؛ وتبدو في الظاهر أن فيها مجتمعات متماسكة نسبياً، ومتجانسة عرقياً ودينياً. وعليه، فإن تحليل الظروف في هذه المحافظات؛ باستخدام بيانات تمثيلية إحصائية للتوصيف؛ يتناول العوامل التي تؤثر على الصمود والهشاشة فردياً وجماعياً: رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي والمادي والمالي.

هذا التقرير جزء من مشروع بحثي أكبر بعنوان «مناخ من الهشاشة» أجرته المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق التقصّي الاجتماعي. ويوفر هذا التقرير أول توصيف مفصّل لمحافظات العراق الجنوبية لعقد من الزمان؛ ويستكشف التركيبة السكانية للسكان، والسَكن، والوصول إلى الخدمات، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والزراعة، والهجرة، والرفاهية، والحوكمة، والأمن، والتماسك الاجتماعي. ويستند التوصيف إلى استبيان واسع النطاق للأسَر.

واشتمل الاستبيان على جزء لخصائص الأسرة (ينطبق على الحالة العامة للأسرة) وجزء خاص بالتصورات الفردية (يجمع تصورات المستجيب) وسجّل لأفراد الأسرة (يجمع الخصائص الشخصية لكل فرد من أفراد الأسرة). وتم إجراء ٣,٩٠٤ مسوحات في ١٨ قضاءاً من أقضية محافظات البصرة وذي قار وميسان، بين كانون الأول ٢٠٢٠ وكانون الثاني ٢٠٢١. وعليه، فإن العيّنة ممثلة إحصائياً على مستوى المحافظة والقضاء، مع تقسيم عيناّت الأقضية حسب التحضّر ونوع الجنس، بالشكل الذي ينتج عينة تمثيلية للمستجيبين في المناطق الحضرية والريفية ومن الذكور والإناث على حدٍ سواء. تشمل نتائج هذا المشروع أيضاً توصيفاً للأسَر في محافظات البصرة وذي قار وميسان، وموجزَين مواضيعيَّين إضافيين حول مختلف أشكال رأس المال والتهميش، وبوابة إلكترونية تتضمن جميع التقارير والتحليلات، والنتائج الرئيسية، ولوحة معلومات، ومجموعات بيانات عامة للاستخدام.

١ البنك الدولي؛ تقرير التنمية في العالم: النزاعات والأمن والتنمية (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١١) ١٦.

٢ نادية صديقي، روجر كويو، وآسو أمين شوان؛ إعادة تأطير الهشاشة الاجتماعية في مناطق النزوح المطول والعودة الناشئة في العراق: دليل للبرامج (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧).

٣ نفس المصدر السابق؛ آمي سي كاربنتر؛ صمود المجتمع في وجه العنف الطائفي في بغداد (نيويورك: سبرينغر، ٢٠١٤) بار جان لوك دوبوا، باتريشيا هويغبيرت وآن صوفي بروليت؛ "علاقة الدول الهشة بالهشاشة الاجتماعية والإنسانية» الأخلاق والاقتصاد، ٧ رقم ١ (٢٠١٠): ١-١٨.

رأس المال البشري

يتألف رأس المال البشري من المعرفة والمهارات والقدرة على العمل والصحة الجيدة التي تمكن الأفراد والأسَر من تحقيق إمكاناتهم كأعضاء منتجين في المجتمع[٤]. فالناس يسعون إلى الاستفادة من هذه الظروف وتراكمها طوال حياتهم. حيث أن ضمان حصولهم جميعاً على التعليم والرعاية الصحية والوظيفة والمهارات والتسهيلات التي تمكنهم من العمل، أمرٌ بالغ الأهمية للقضاء على الفقر وخلق مجتمعات أكثر شمولاً[٥]. وفيما يأتي، دراسة مفصّلة لرأس المال البشري لمحافظات البصرة وذي قار وميسان، مع التركيز على المعرفة والصحة والقدرة على العمل[٦].

الخلاصة: يلقى رأس المال البشري تحسّناً، لأن فرص الحصول على التعليم والتحصيل العلمي آخذة في الازدياد بين الأجيال الشابة. وهناك إمكانات بشرية غير مستغلة للمرأة، لكي تصبح جزءاً نشطاً من القطاع الاقتصادي، خاصة وأنها أصبحت أكثر تعليماً. كما أن القدرة على الحصول على مستوى الرعاية اللازمة لمعالجة المخاوف الطبية قيداً رئيسياً أيضاً. وتُعّد البصرة في وضع أفضل فيما يتعلق بمستويات رأس المال البشري، بالمقارنة مع ذي قار وميسان.

المعرفة

يُعّد التعليم والوصول إلى التعليم، عنصراً مهماً لرأس المال البشري. وينطبق ذلك بشكل خاص على السياقات التي شهدت إهمالاً طويلاً للتنمية، كما هي الحال في جنوب العراق. ويمكن رؤية الدليل على هذا الإهمال وتحسّنه التدريجي بمرور الوقت في التحصيل العلمي؛ على الرغم من عدم المساواة. ويُقصد بالتحصيل العلمي هنا، إكمال الدراسة الابتدائية على الأقل. والبيانات المتعلقة بهذا الأمر مستمدة من استبيان خاص بالتوصيف، حيث سئل كل مستجيب عن أعلى مستوى تعليمي لكل فرد من أفراد الأسرة، يبلغ ١٢ عاماً أو أكثر من العمر.

وبإجراء مقارنة لمستويات التعليم في المحافظات الثلاث، نجد أن **في البصرة نسبة قليلة من الأسَر التي ليس لدى أفرادها الذين تزيد أعمارهم على ١٢ عاماً، تحصيل تعليمي** (الشكل ١).

الشكل ١. النسبة المئوية للأفراد غير الحاصلين على شهادة دراسية، مقارنة بأولئك الحاصلين على شهادة ابتدائية على الأقل

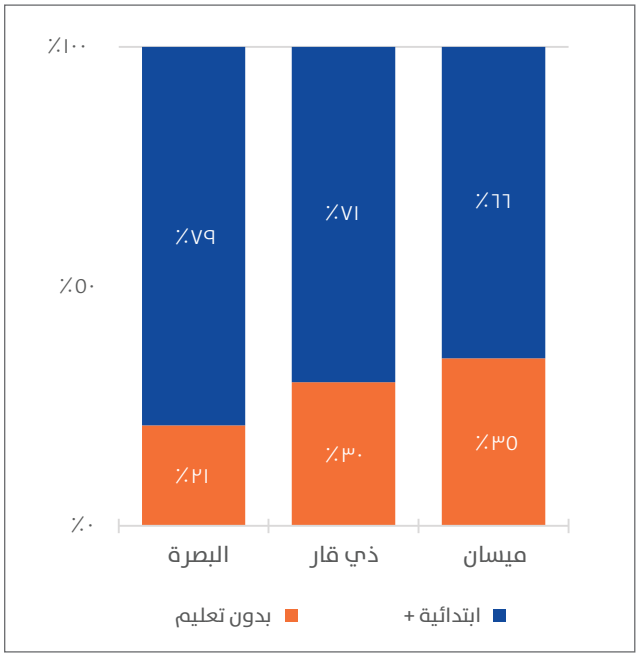

٤ البنك الدولي رأس المال البشري تحديث مؤشر ٢٠٢٠: رأس المال البشري خلال جائحة كورونا (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٠). للاطلاع على تعريف محدّث لرأس المال البشري المستخدم هنا، انظر: https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital/brief/the-human-capital-project-frequently-asked-questions#HCP2

٥ نفس المصدر السابق.

٦ سيتم استكشاف العمالة وسبل العيش بالتفصيل في موجز مواضيعي منفصل لأغراض هذا المشروع.

تتضح هذه الفجوة أكثر عند مقارنة الأسَر الحضرية والريفية في ذي قار وميسان تحديداً. **إذ تبلغ نسبة الأسَر الريفية في ذي قار وميسان، التي ليس لديها تحصيل تعليمي، حوالي واحد ونصف أو الضعف، مقارنة مع الأسَر في المناطق الحضرية** (٣٥٪ مقابل ٢٢٪ في ذي قار، و٤٥٪ مقابل ٢٦٪ في ميسان). ومن ناحية أخرى، فإن الفرق بين الأسَر الحضرية والريفية في البصرة ضئيل نسبياً (١٨٪ مقابل ٢٣٪). وتتعلق بعض العوامل المسببة لهذا النقص في التحصيل العلمي بإهمال الدولة؛ خاصة في المناطق الريفية من ذي قار وميسان؛ ومنها على سبيل المثال عدم وجود عددٍ كافٍ من الموظفين لإدارة المدارس، وقلّة المدارس، ومحدودية مستويات التعليم (الشكل ٢).

الشكل ٢. العقبات التي تحول دون الحصول على التعليم

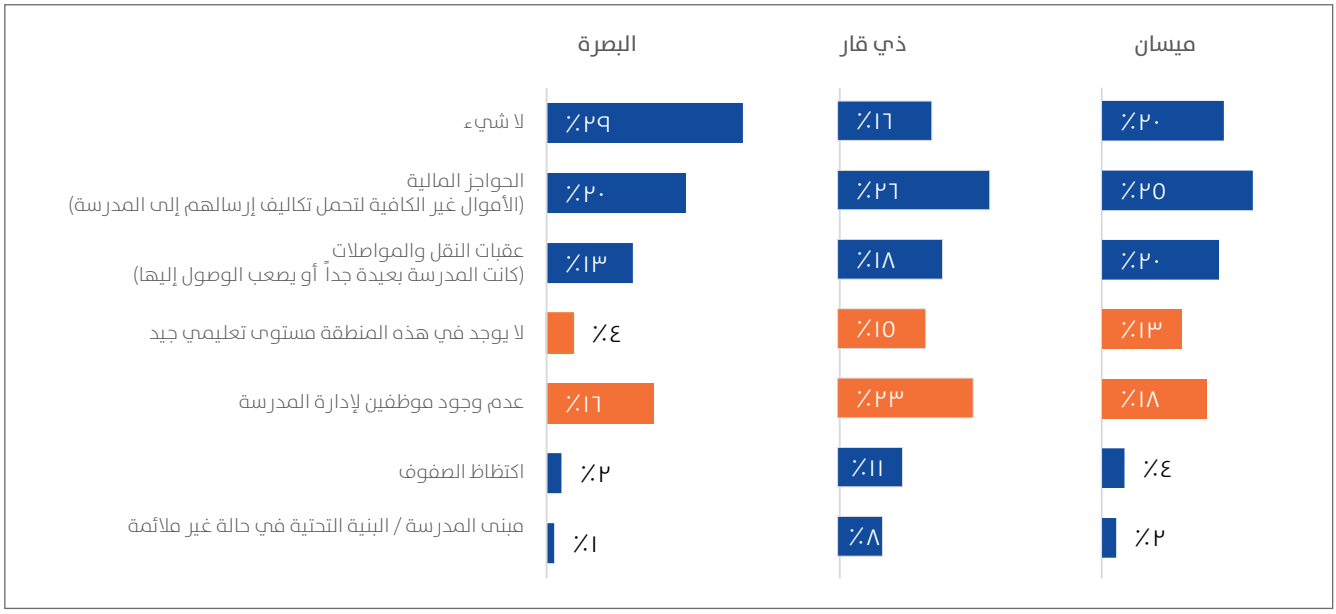

ملاحظة: أتيح للمستجيب اختيار أكثر من إجابة

وفي الوقت نفسه، ازداد التحصيل العلمي في هذه المحافظات بمرور الوقت (الشكل ٣). **فعلى مدى جيلَين، استطاعت النساء في البصرة وميسان، اللحاق بالرجال من حيث التحصيل العلمي على مستوى المحافظة.**

وتتعلق هذه النتيجة بالنساء الحضريات في هاتين المحافظتين؛ حيث أن النساء الريفيات فيهما ما زلنَ متخلفات عن الركب. وما تزال الفجوة بين الجنسين في التعليم موجودة في ذي قار، لكن حسب نوع الموقع.

الشكل ٣: نقص التحصيل العلمي حسب العمر والجنس في كل محافظة

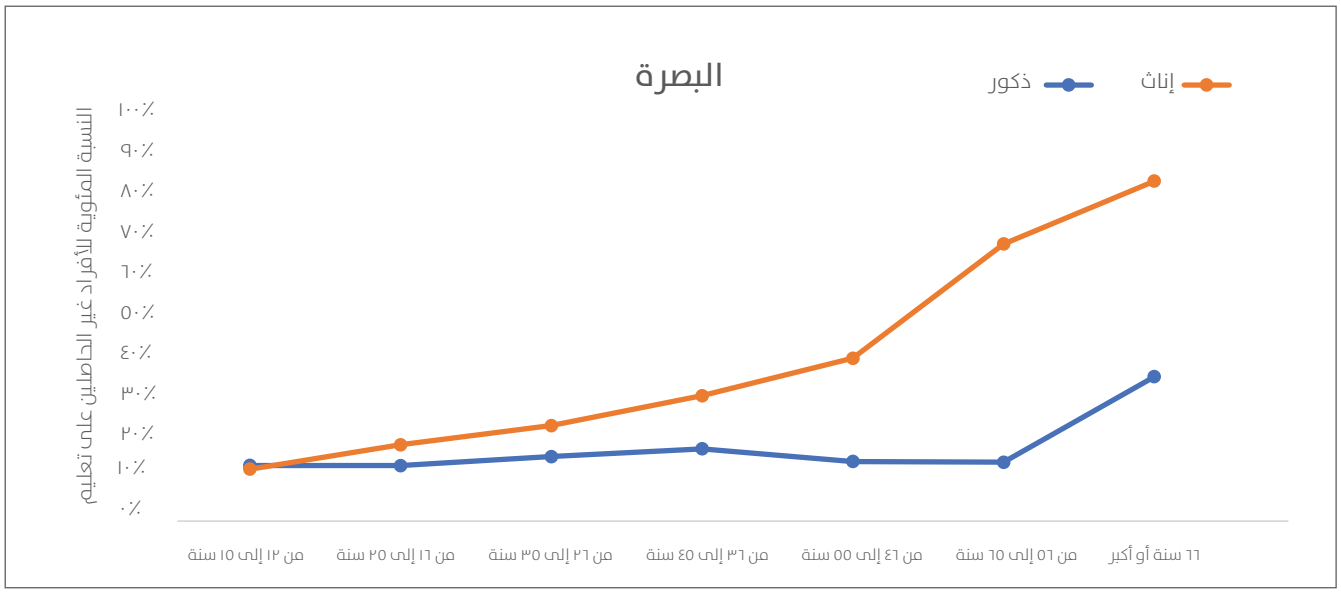

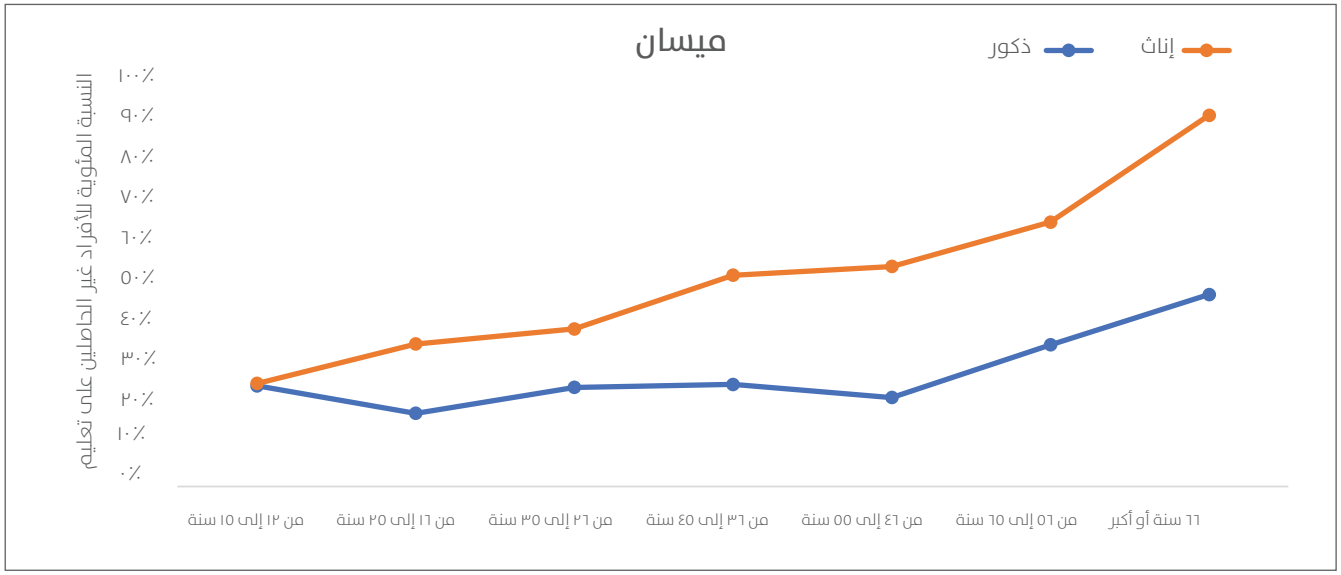

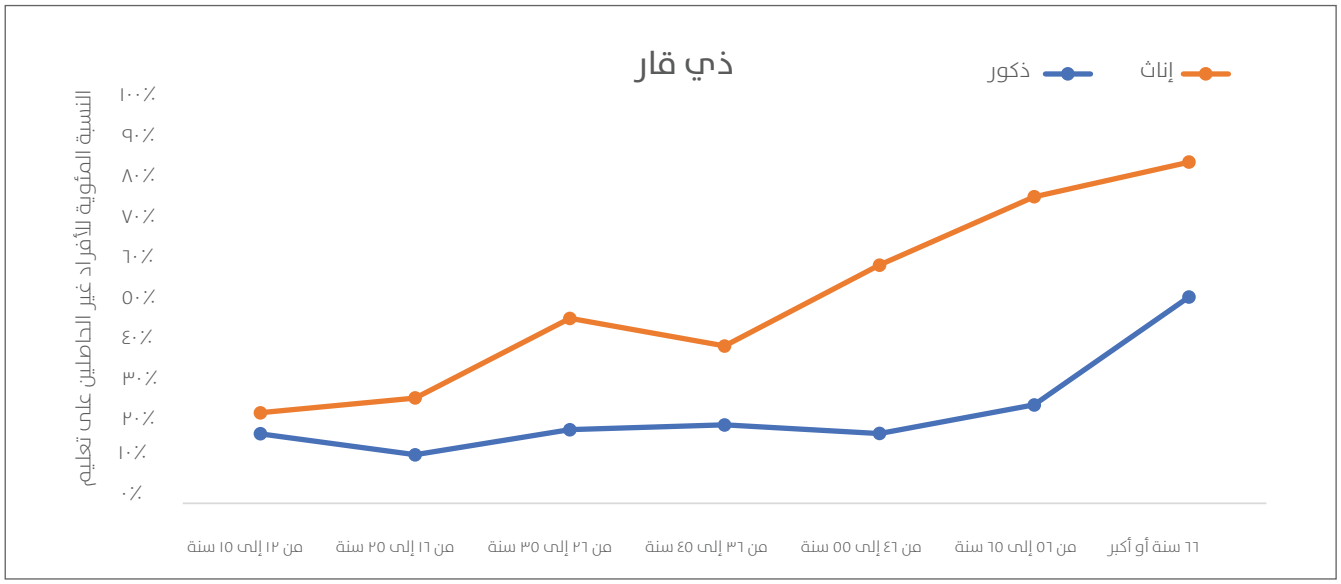

وتجدر الإشارة إلى **أن قدرة المرأة على المشاركة في القوى العاملة ما زالت محدودة بشكل خاص،** رغم المكاسب الواضحة في التعليم. فحوالي ٥٪ إلى ٧٪ من النساء اللواتي في سن العمل في جميع المحافظات، لديهن وظائف مدفوعة الأجر؛ مقارنة بحوالي ٥٣٪ من الرجال بشكل عام. ويرتبط هذا العجز عن الانخراط في سوق العمل المدفوع الأجر بالأعراف والعادات، والحصة غير المتساوية من المسؤوليات المنزلية التي يتحملونها، فضلاً عن إرثٍ من وصول منخفض أو معدوم إلى التعليم. وقد تم تناول هذه الديناميكيات بمزيد من التفصيل في **التقرير المعنون: فرص العمل في جنوب العراق: آفاق عصيبة للنساء والشباب.**

وعلى الرغم من هذه المكاسب عبر المحافظات ونوع الجنس، **ما يزال هناك ١ من كل ١٠ شباب على الأقل (تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٥ عاماً) لم يكمل تعليمه.**

الصحّة

الصحّة الجيدة؛ أمرٌ أساسي للرفاهية والإنتاجية بشكل عام، بما في ذلك التحصيل العلمي. إذ أشار أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين في المحافظات الجنوبية الثلاث، إلى أن أحد أفراد أسرهم احتاج إلى رعاية طبية في العام الماضي، مع اختلاف بسيط بين المحافظات أو سكان المناطق الحضرية والريفية. **وتمكن جميع الذين احتاجوا إلى الرعاية الصحية تقريباً من الوصول إلى المؤسسات الطبية**؛ مما يشير إلى وجود تلك المؤسسات في جميع المواقع، وإن كانت بعضها بعيدة. بينما حصل نصفهم على الرعاية الطبية من طبيب أو عيادة خاصة، تليها مراكز الرعاية الصحية الأولية العامة والمستشفيات العامة.

غير أن معدل الوصول المرتفع، لا يعني أن الأسَر تلقت بالضرورة مستوى الرعاية الذي تحتاجه. حيث ذكرت الأسَر التي احتاجت إلى الرعاية الصحية وحصلت عليها، أن جزءاً كبيراً من **النقص في الرعاية الكافية** يعزى إلى **التكلفة المالية**، وإلى حقيقة أن **المؤسسات الطبية لم يكن لديها الأدوية أو العلاج اللازم** (الشكل ٤). وقد تم الإبلاغ عن هذه القضايا بشكل أكبر في ذي قار، تليها ميسان والبصرة، مع اختلاف بسيط بين المستجيبين في المناطق الريفية والحضرية.

الشكل ٤: العقبات التي تحول دون الحصول على مستوى الرعاية الصحية اللازمة

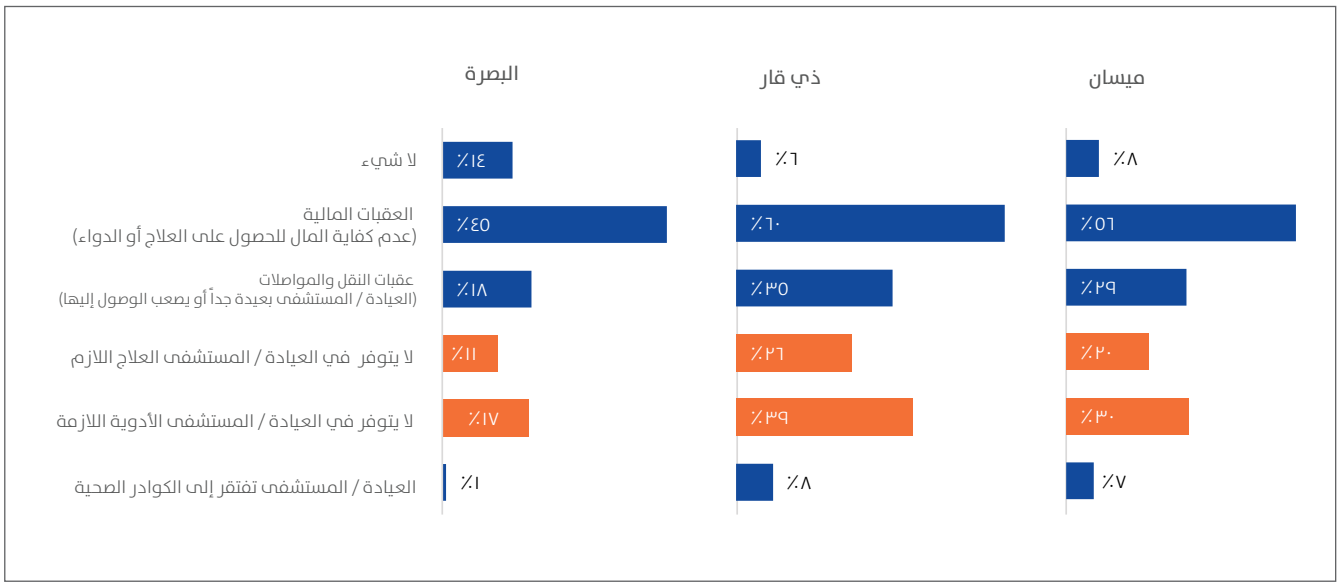

ملاحظة: أتيح للمستجيب اختيار أكثر من إجابة

رأس المال الاجتماعي

يرتبط رأس المال الاجتماعي بخصائص المجتمع؛ كالشبكات ومعايير المعاملة بالمثل والثقة بالآخرين، والتي تسهل التعاون بين المواطنين من أجل المنفعة المتبادلة[٧]. ويمكن تطوير هذا النوع من رأس المال من خلال الشبكات الرأسية أو الأفقية، والترابط الذي يزيد من ثقة الناس وقدرتهم على العمل معاً، وتوسيع نطاق الوصول إلى مؤسسات أوسع (كالهيئات السياسية أو المدنية) وعضوية المجموعات الأكثر رسمية، والتي غالباً ما تتطلب الالتزام بالقواعد والمعايير والعقوبات المقبولة بشكل عام؛ وعلاقات الثقة والمعاملة بالمثل التي تسهل التعاون، وشبكات الأمان غير الرسمية[٨]. وحيث أن هذه العناصر أساسية لمجتمع تعددي وديمقراطي، يمكن لرأس المال أن يكون ذا تأثير سلبي إذا كانت الشبكات والمعايير هرمية وإقصائية، أو معادية للأجانب، ومنحازة نحو النظام الاجتماعي والسياسي والتجانس الثقافي والاجتماعي[٩]. وفي هذا التقرير استكشاف لرأس المال الاجتماعي في محافظات البصرة وذي قار وميسان، خلال الشبكات والاتصالات (الثقة بالمؤسسات والمشاركة) وعلاقات الثقة (في المجتمع الأوسع والمجتمع المباشر).

الخلاصة: هناك بعض الاستقطاب بين الروابط والعلاقات الرأسية والأفقية. فالناس في بعض الأحياء والقرى يثقون ويساعدون بعضهم البعض. وهناك مستوى معتدل من التنظيم للعمل المجتمعي والعمل الجماعي. وقد يكون هذا التنظيم استجابة لرأس مال اجتماعي رأسي ضعيف بشكل خاص، نظراً لانعدام الثقة في المؤسسات الرسمية والعرفية والاعتماد عليها. كذلك فإن الثقة في المجتمع الأوسع منخفضة نسبياً.

الشبكات والعلاقات

الثقة في الجهات الفاعلة الحكومية والعرفية والمدنية ليست عالية في جميع المحافظات (الشكل ٥). فحتى الجهات الفاعلة الأكثر ثقة (شيوخ العشائر والزعماء الدينيون) تحظى بثقة الأهالي الكاملة بنسبة تتراوح بين ١٤٪ إلى ١٨٪، وبثقة عالية تتراوح بين ٤٣٪ إلى ٤٤٪. **ولدى الأهالي مستويات منخفضة من الثقة بسلطات مناطقهم؛** خاصة في ذي قار.

وكذلك فإن **مستويات الثقة المنخفضة بالمجتمع المدني لافتة للنظر؛** إذا كان لديهم رأي أساساً، نظراً لارتفاع نسبة الإجابة بـ»لا أعرف» فيما يتعلق بهذه الجهة أو تلك. ومن شأن ذلك أن يعكس وجود مجتمع مدني ضعيف أو وجوداً محدوداً لمثل تلك المنظمات.

٧ روبرت بوتنام، «المجتمع المزدهر» The American Prospect، ٤ رقم ١٣ (١٩٩٣): ٣٥-٤٢.
٨ وزارة التنمية الدولية؛ ورقة إرشادية لسبل العيش المستدامة (لندن: وزارة التنمية الدولية، ١٩٩٩).
٩ اندرو نورتن وأرجان دي هان، "التماسك الاجتماعي: مناقشات نظرية وتطبيقات عملية فيما يتعلق بالعمل"، معلومات أساسية عن التنمية في العالم ٢٠١٣ (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٢).

الشكل ٥: الثقة بالجهات الفاعلة الحكومية والعرفية والمدنية حسب المحافظات

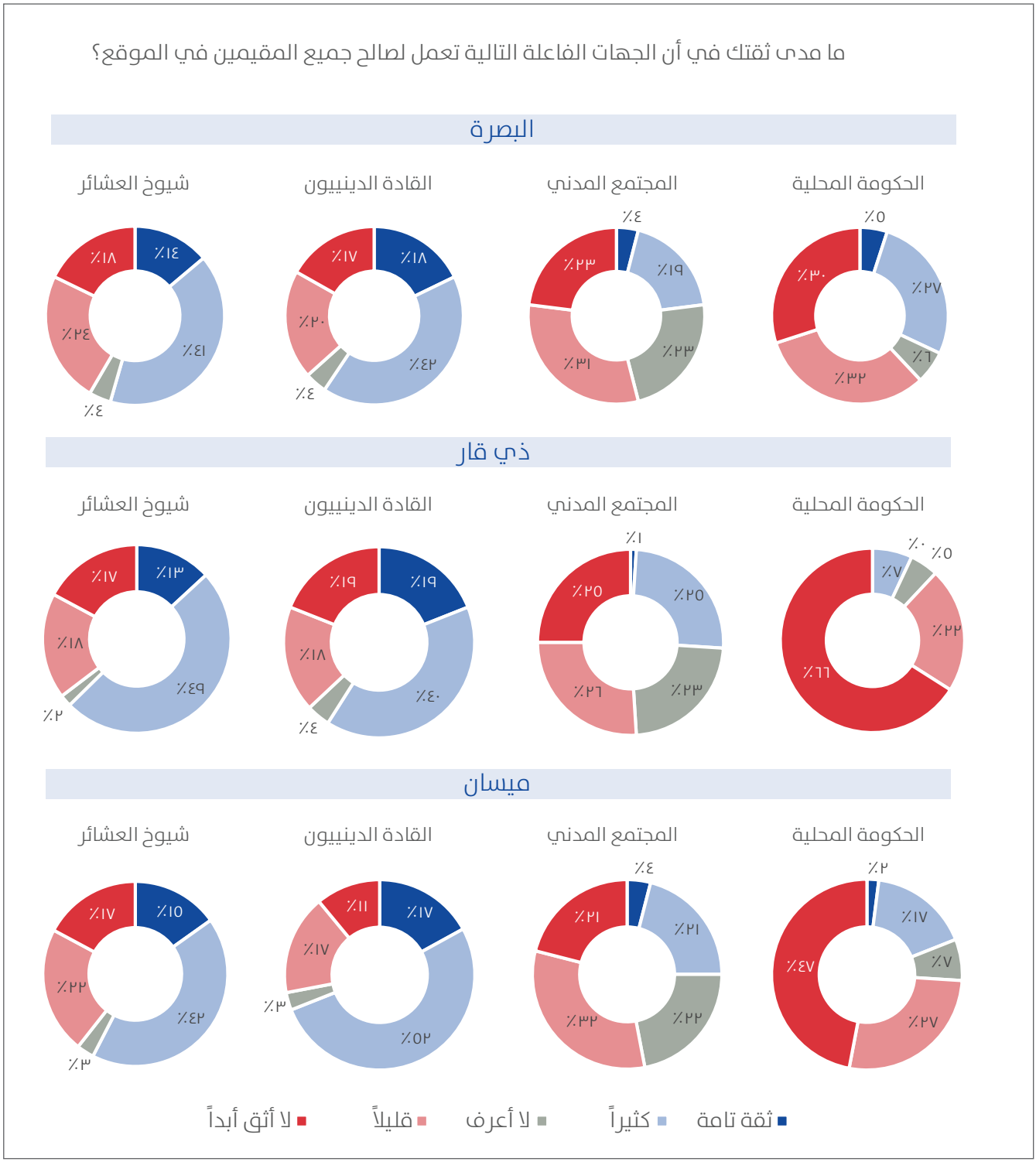

تظهر هنا فجوة جندرية حرجة؛ حيث أبلغت النساء بشكل متكرر أكثر من الرجال عن «عدم ثقة على الإطلاق» في الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه. إضافة إلى ذلك، يحمل سكان الريف في ذي قار وميسان وجهات نظر أكثر سلبية تجاه سلطاتهم المحلية؛ في حين يبدو سكان المناطق الحضرية أقل ثقة بشيوخ العشائر والزعماء الدينيين.

وتعكس هذه النتائج سياقاً، يمكن فيه لهياكل السلطة القائمة أن تحدّ من تمثيل المرأة ومشاركتها؛ حيث يشعر سكان الريف بالإهمال من قبل الدولة، ويشعر سكان الحضَر أن شيوخ العشائر والزعماء الدينيين يتمتعون بنفوذ لا مبرر له.

وحيث تعكس البيانات مستويات معتدلة إلى منخفضة من الثقة بالمؤسسات، إلا أن المشاركين في الاستطلاع يشاركون في الأنشطة المدنية[١٠] وبدرجة أقل في الشؤون العامة[١١]. ويبدو سكان ذي قار أكثر نشاطاً على الصعيدين، تليها ميسان من حيث الأنشطة المدنية، والبصرة من حيث الشؤون العامة (الشكل ٦). كما يبدو أن الدافع للمشاركة المدنية هو مفاهيم المساعدة المتبادلة، ومساعدة المحتاجين مباشرة، وتحسين الظروف المعيشية للجميع. كما أن المشاركة في الشؤون العامة، والتي غالباً ما تتخذ شكل الاحتجاج، ترتبط بالهدف المتمثل في تحسين الظروف والآفاق الحالية. وعلى هذا النحو، يمكن النظر إليها على أنها استجابة لثقة الناس المحدودة في الجهات الفاعلة المؤسساتية، والسعي لتغييرها خدمة لجميع أفراد المجتمع بشكل أفضل. ورغم أن سكان المحافظات الجنوبية يبدون نشطين ومشاركين ومتحمسين في مجتمعاتهم وفي الشارع، حتى في مواجهة العنف والقمع، إلاّ إن لديهم آراءً سلبية بشكل خاص في قدرة الانتخابات على إحداث تغيير إيجابي[١٢]. ويمكن لذلك أن **يبرز رغبتهم في حدوث تحول حقيقي في الوضع الراهن، واحتمال تزايد اللامبالاة أو اليأس أو الانكماش بعيداً عن الفضاء المدني** في حال إغلاق النوافذ المتاحة لهم حتى الآن: المشاركة المجتمعية والاحتجاج والتصويت.[١٣]

الشكل ٦: المشاركة في الأنشطة المدنية والشؤون العامة حسب المحافظات

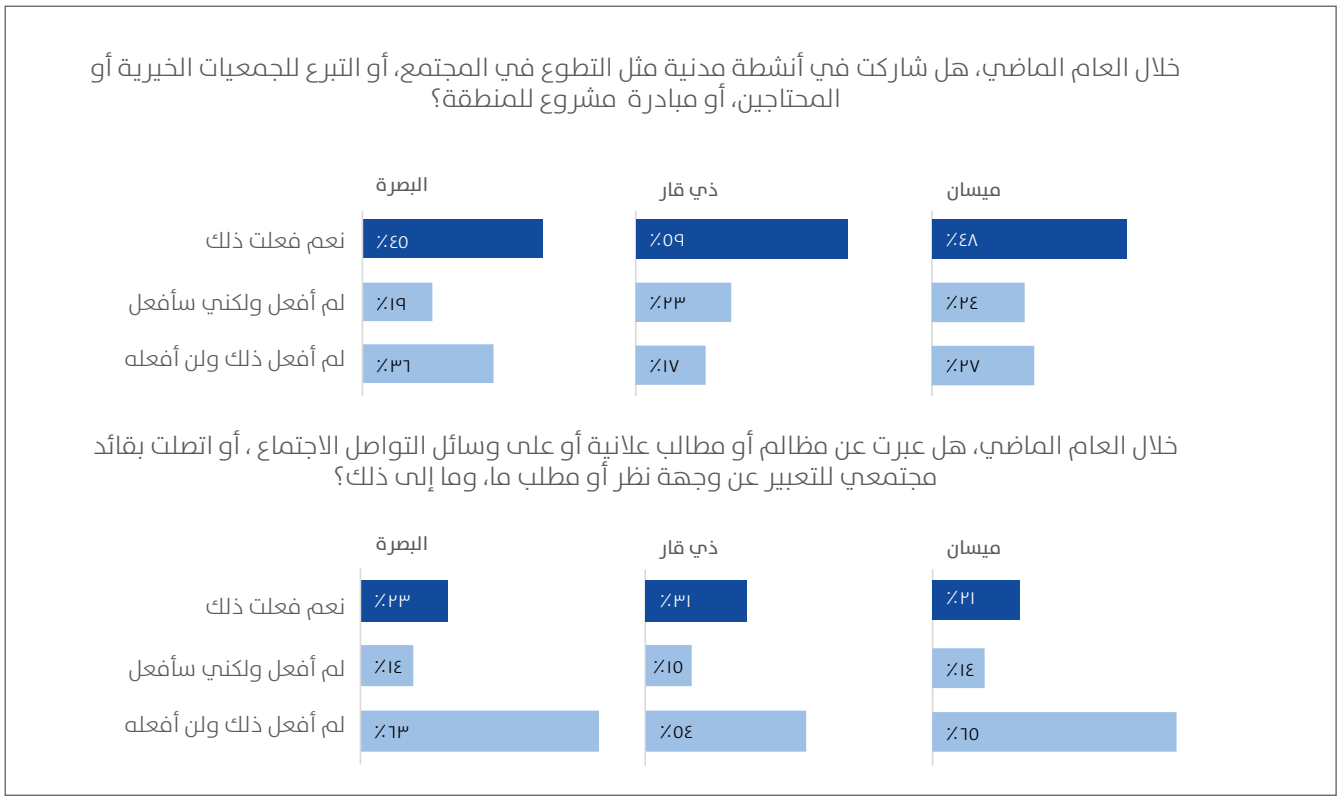

١٠ على سبيل المثال؛ التطوع، والأعمال الخيرية، أو بدء مشروع للحيّ السكني.
١١ على سبيل المثال؛ التعبير عن المظالم أو المطالب في الأماكن العامة أو على وسائل التواصل الاجتماعي، أو الاتصال بأحد قادة المجتمع المحلي للقيام بذلك.
١٢ أبلغ جميع المستجيبين تقريباً (٨٦٪) عن ثقة ضئيلة أو معدومة في أن الانتخابات تترجم توقعات الناس إلى تغيير إيجابي. أنظر: المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، مناخ من الهشاشة: السِمات الأسرية في محافظات البصرة وذي قار وميسان (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٢).
١٣ لويزا لوفلاك وإميليان مالفاتو؛ «هدير الأمل. صمت اليأس» واشنطن بوست، ٢١ /٢٠٢١/٤؛ ونادية صديقي وخوكر محمد؛ الحركات قبل الآليات: المظالم المجتمعية وفرص العدالة التصالحية في سياق العدالة الانتقالية (أربيل: التقصّي اجتماعي، ٢٠٢٢).

علاقات الثقة

تتخذ الثقة بين أعضاء المجتمع نمطاً مشابهاً لنمط المؤسسات. ومن اللافت للنظر أن ما يزيد قليلاً على نصف المستجيبين أبلغوا عن آراء إيجابية (الجدول ١). ولا تتباين هذه الاختلافات من محافظة إلى أخرى، لكن سكان المناطق الحضرية يعبرون عن ثقة في الآخرين أقل من نظرائهم في المناطق الريفية.

الجدول ١: مستويات الثقة الشخصية بين المجتمع الأوسع حسب المحافظات

ما مدى ثقتك بأشخاص من مجموعات أو عشائر أو مجتمعات أخرى في منطقتك؟	البصرة	ذي قار	ميسان
ثقة تامة	٪١٣	٪٩	٪٩
كثيراً	٪٤١	٪٤٠	٪٤٧
قليلاً	٪٣٧	٪٣٧	٪٣٥
لا أثق أبداً	٪٩	٪١٣	٪٨
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

حيث **تتراوح ثقة السكان بين متوسطة إلى منخفضة في المجتمع الأوسع من نواحيهم،** فإن علاقات الثقة **داخل أحيائهم أو قراهم مرتفعة بشكل خاص.** وعادة ما يذكر المستجيبون أن الجيران على استعداد لمساعدة بعضهم البعض، وأن المجتمع المباشر متماسك، وأنه يمكن الوثوق بالآخرين في المجتمع (الشكل ٧). ويدل ذلك على انتشار المشاركة في الشؤون المدنية والعامة (كما هو مفصل أعلاه). ومن شأن الثقة في المجتمع المحلي والمشاركة، أن يعزز بعضهما البعض. فكلما زادت ثقة الناس ببعضهم البعض، زادت مشاركتهم؛ وكلما زادت مشاركتهم، زادت ثقتهم ببعضهم البعض.

الشكل ٧: علاقات الثقة والمعاملة بالمثل حسب المحافظات

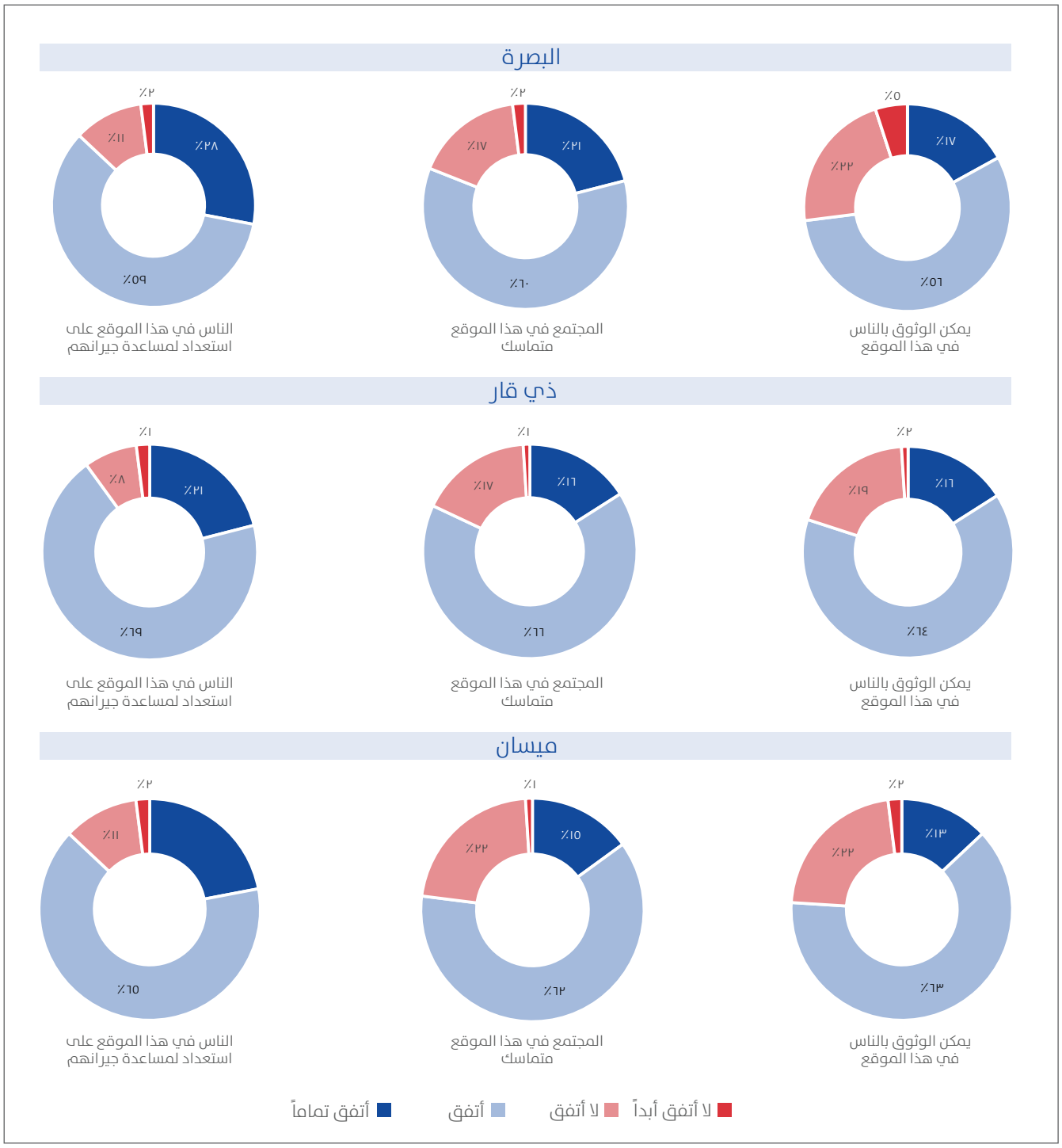

وتشير النتائج هنا إلى **رأس مال اجتماعي أفقي قوي بين أعضاء المجتمع المباشرين؛** بما في ذلك حشد أفراد المجتمع بهدف مساعدة بعضهم البعض والتعبير عن المظالم. مع ذلك، **هناك رأس مال اجتماعي عمودي ضعيف بشكل خاص بين المواطنين والمؤسسات** وبين بعضهم البعض بمعنى أوسع. ويبدو أن هناك شعوراً سائداً بفشل المؤسسات في الحفاظ على ثقة الجمهور أو التصرف والعمل بمسؤولية. وتُعّد الحاجة إلى وقف هذه المشاعر وتصحيحها أمراً بالغ الأهمية؛ نظراً لأن في استمرارها القدرة على الحدّ من شرعية الدولة، فضلاً عن خلق اللامبالاة، وإضعاف التماسك الاجتماعي، وأشكال أخرى من رأس المال الاجتماعي تصاحب انسحاب الناس من المجتمع[١٤].

١٤ ليزل آشلي ريتشي؛ "الإجهاد الفردي والصدمات الجماعية ورأس المال الاجتماعي في أعقاب تسرب النفط من إكسون فالديز"، التقصّي الاجتماعي ٨٢، رقم ٢ (٢٠١٢): ١٨٧-٢١١.

رأس المال الطبيعي

رأس المال الطبيعي هو مخزون الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، التي توفر تدفقاً من المنافع للناس وللاقتصاد. وهناك تباين كبير في الموارد التي تكوّن رأس المال الطبيعي، من السلع العامة غير الملموسة مثل الغلاف الجوي والتنوع البيولوجي، إلى الأصول القابلة للقسمة والمستخدمة مباشرة في الإنتاج (مثل الأرض أو الأشجار)[١٥]. ومن الأهمية بمكان عند تقييم هذا الشكل من رأس المال، أن المسألة لا تتعلق فقط بوجود وكمية أنواع مختلفة من المخزونات الطبيعية، بل بالوصول إليها، ونوعيتها، وكيفية دمجها وتغييرها بمرور الوقت[١٦]. وسنستكشف هنا؛ رأس المال الطبيعي في محافظات البصرة وذي قار وميسان، من خلال حالة الموارد المائية وجودة الهواء والظروف البيئية.

الخلاصة: هذا أمرٌ معتدل، وربما أقل إثارة للقلق من الأمور الأخرى المذكورة هنا. يبدو أن لدى الجميع إمكانية الوصول إلى المنشآت العامة، ولكن بمستويات متفاوتة من الجودة والرضا والسلامة (من حيث المياه). فالأهالي لديهم مساكن (عادة ما تكون ذات نوعية لائقة) على الرغم من وجود قضايا تتعلق بشكلية حيازة الأراضي المُشيدة عليها، خاصة في ميسان. ويبدو أن الوصول إلى الأراضي لأغراض الزراعة مثلاً، لا يسلط الضوء على أي قضايا مهمة؛ لأن المزارعين يميلون إلى امتلاك أراضيهم الزراعية. وفي ميسان فقط، هناك نسبة أكبر من الناس الذين يستأجرون الأراضي أو يعملون في أراضي الغير، مما قد يشير إلى وجود مشاكل محلية تتعلق بتوزيع الأراضي وتوافرها.

حالة الموارد المائية

تثير كمية ونوعية المياه الموجودة في الأنهار والقنوات في البصرة وذي قار وميسان، قلقاً متزايداً، مما يجعلها محوراً للبحث والدراسة في السنوات الأخيرة[١٧]. وهذه الدراسة تظهر أن الوضع أصبح أكثر خطورة. **حيث تخلت أسرة واحدة من كل عشر أسَر في السنوات الخمس الماضية، عن الزراعة تماماً**. وبشكل عام، ما زالت ٢٢٪ من الأسَر في المحافظات الثلاث تعمل في الأراضي الزراعية، لكن معظم الأسَر الزراعية (٧٢٪) أشارت إلى انخفاض الإنتاج والمحصول على مدى السنوات الخمس الماضية. وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية، فإن ٨٪ من جميع الأسَر تخلت عن الماشية تماماً.

وبالنسبة لـ ٣١٪ من الأسَر التي ما زالت تزاول هذا النشاط، اضطر معظمها (٨٦٪) إلى تقليص قطعانها على مدى السنوات الخمس الماضية. كما تخلت ٤٪ من جميع الأسَر عن صيد الأسماك أو تربيتها في السنوات الخمس الماضية. ومن بين ٥٪ من الأسَر التي تعمل حالياً في صيد أو تربية الأسماك، أبلغ ٩٠٪ منهم عن انخفاض أنشطتهم على مدى السنوات الخمس الماضية. **وتعزو الأسَر العاملة في الزراعة أسباب هجرها للزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك، تحديداً إلى كمية المياه وجودتها**: نقص المياه وتلوثها وملوحتها (انظر الشكل ٨)[١٨].

١٥ وزارة التنمية الدولية؛ ورقة إرشادية حول سبل العيش المستدامة.
١٦ نفس المصدر السابق.
١٧ انظر على سبيل المثال روجر كويو؛ عندما تجف القنوات؛ النزوح الناجم عن الإجهاد المائي في جنوب العراق: (جنيف: مركز رصد النزوح الداخلي/ المجلس النرويجي للاجئين، ٢٠٢٠) وبلقيس والي؛ البصرة عطشى: فشل العراق في إدارة أزمة المياه (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٩).
١٨ المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي؛ مناخ من الهشاشة.

الشكل ٨: أسباب انخفاض الإنتاج الزراعي والمحصول، ذات الصلة بالمياه

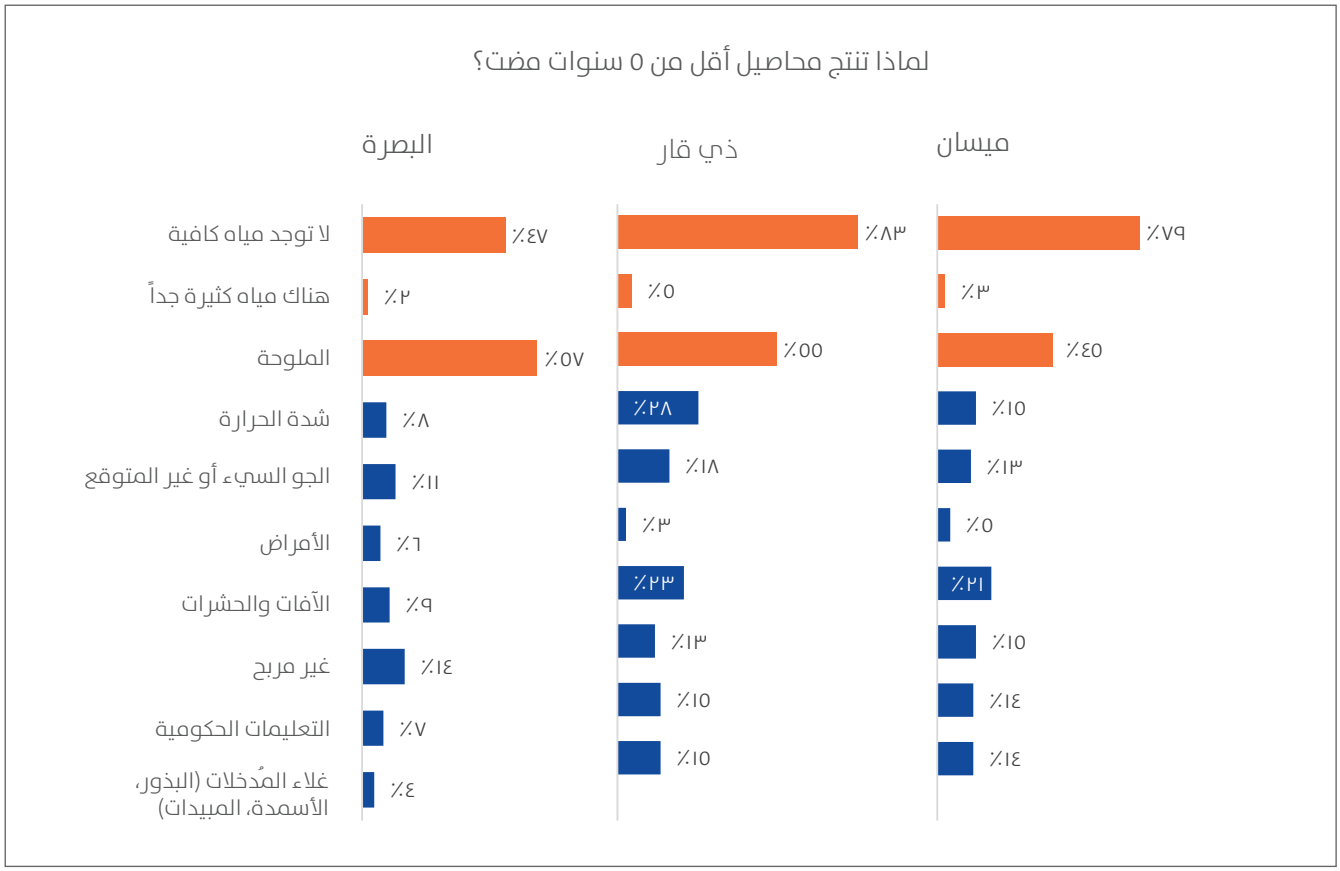

ملاحظة: أتيح للمستجيب اختيار أكثر من إجابة

يبدو أن التعرض للمياه الملوثة قد ساهم في إثارة المخاوف المتعلقة بالصحة العامة أيضاً. **إذ أشارت أسرة واحدة تقريباً من كل خمس أسَر إلى أن أحد أفراد الأسرة احتاج في العام الماضي إلى رعاية طبية بسبب مرض منقول بالمياه.** وحيث أن معدلات الأمراض المنقولة عن طريق المياه في البصرة كانت نفسها تقريباً ومنخفضة نسبياً بالنسبة للأسَر الحضرية والريفية بنسبة ١٣٪، كانت المعدلات أعلى مع اختلافات أكبر بين الأسَر الحضرية والريفية في ميسان (١٥٪ مقابل ٣٠٪ على التوالي) وذي قار (١٦٪ مقابل ٢٥٪). ويحتمل أن تكون الأمراض بالنسبة للأسَر الحضرية بسبب المياه غير المعالَجة بشكل سليم، التي تأتي إلى منازلهم للاستخدام المنزلي[١٩]. مع ذلك، قد تكون **الأسَر الريفية أكثر تعرضاً بشكل مباشر للمياه غير المعالَجة من الأنهار والقنوات.** وعلى هذا النحو، تميل المناطق الريفية التي تعتمد أكثر على الزراعة إلى تحمل وطأة آثار المياه الملوثة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الصحية.

إضافة إلى ذلك، تعاني الأسَر الريفية أكثر من غيرها من محدودية إمدادات المياه، خاصة في المناطق التي تعتمد أكثر على الزراعة لكسب عيشها. ويعزى انخفاض إمدادات المياه إلى القضايا البيئية القائمة حالياً في المنبع وفي المصّب، سواء بسبب المناخ (على سبيل المثال، انخفاض هطول الأمطار في منشأ حوض دجلة والفرات، مما يدفع الدول المجاورة إلى بناء السدود والخزانات للحفاظ على إمدادات المياه الخاصة بها، فضلاً عن ارتفاع درجات الحرارة) أو القضايا التي من صنع الإنسان (على سبيل المثال، ضعف الاستثمار والصيانة في شبكة القنوات). وتُعّد المناطق الحضرية أقل تأثراً لأنها تحظى بالأولوية في إمدادات المياه من قبل الدولة.

١٩ ويل؛ البصرة عطشة.

جودة الهواء والظروف البيئية

أفاد معظم المستجيبين في المحافظات الجنوبية برداءة الهواء، مع اختلاف بسيط بين المحافظات (الشكل ٩). مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن سكان محافظة البصرة أفادوا عن نوعية هواء رديئة للغاية بنسبة أعلى من نظرائهم في ذي قار وميسان. وقد يعزى ذلك جزئياً إلى العدد الكبير نسبياً من حقول النفط المنتشرة في البصرة، والتي تحيط بالمركز الحضري على الحدود مع المناطق الريفية. كما تعاني هذه المحافظات من عواصف رملية أكثر تواتراً خارج الموسم، والتي تؤثر أيضاً على جودة الهواء[٢٠].

الشكل ٩: جودة الهواء حسب المحافظات

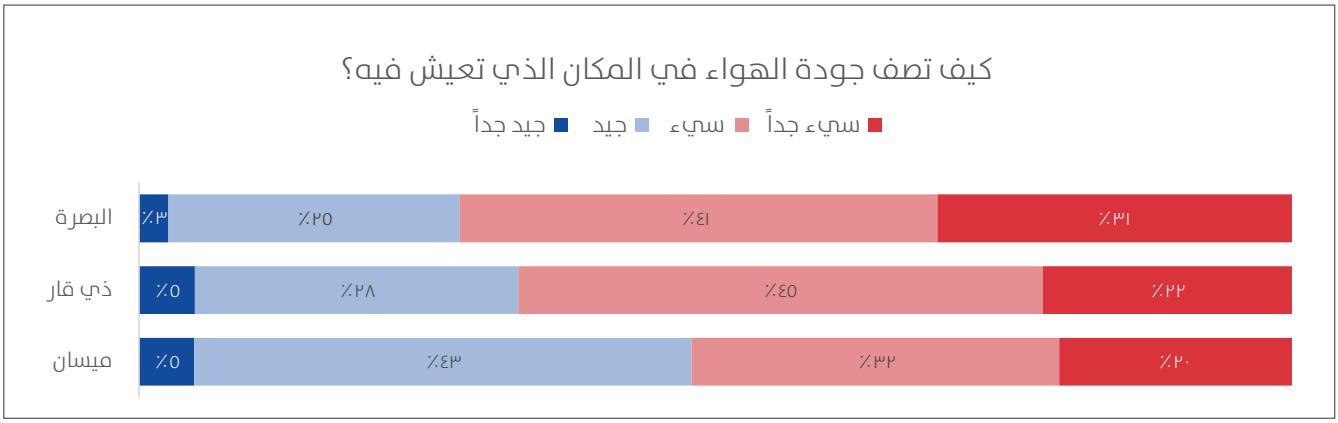

فيما يتعلق بالظروف البيئية، طُلِب من المستجيبين تقييم عام لحالة محيطهم الطبيعي. وشمل ذلك الممرات المائية والقنوات والأنهار والمستنقعات والأراضي العشبية والمساحات الخضراء والحياة النباتية والحيوانية التي تعتبر من السمات المميزة لهذه المناطق. **ووصفت الغالبية العظمى بشكل عام (٨٦٪) حالة محيطهم الطبيعي بأنها سيئة أو سيئة للغاية**، عبر المحافظات وأنواع المواقع. وفي الحقيقة، لم يكن ذلك مفاجأة، بالنظر إلى حالة المياه والهواء المذكورة أعلاه، إضافة إلى النقص السائد في توفير خدمات الصرف الصحي[٢١]، الأمر الذي يؤدي إلى وجود كميات كبيرة من القمامة والنفايات في الشوارع والمساحات الخضراء والمجاري المائية.

ويسلط ذلك الضوء على الاتجاه العام لتدهور حالة الموارد المتجددة في هذه المحافظات. وعليه، فإن انحدار رأس المال الطبيعي المرتبط بتغير المناخ في هذه المناطق، والإهمال والتدهور البيئي في الماضي والحاضر، يحتاج إلى معالجة عاجلة وعكس مسارها كلما أمكن ذلك.

٢٠ يساهم التصحّر في هذه المحافظات بسبب انخفاض الزراعة وتأثير المناخ، في هذه الموجة من العواصف الرملية. انظر، حسن خليل ومها ياسين، "العواصف الرملية والتصحّر: عدم الاستقرار في جنوب العراق"، مبادرة الأمن الكوكبي، ٣٠ /٨/ ٢٠٢٢.

٢١ برنامج الغذاء العالمي، والتقصّي الاجتماعي؛ آفاق الصمود وسط الهشاشة: تحليل الصراع في قضائيّ القرنة والدير بمحافظة البصرة (بغداد: برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٢٢).

رأس المال المادي

يُقصَد برأس المال المادي؛ البنية التحتية الأساسية والسلع التي من صنع الإنسان، اللازمة لدعم الرفاهية وسبل العيش. وتتكون البنية التحتية من تغييرات في البيئة المادية تساعد الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية وأن يكونوا أكثر إنتاجية[٢٢]. ويشمل ذلك؛ السلع العامة والخاصة على حد سواء، بما في ذلك على سبيل المثال، النقل الميسور التكلفة، وتأمين المأوى والمباني، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والوصول إلى المعلومة (الاتصالات). والسلع التي من صنع الإنسان، هي أدوات ومعدات يستخدمها الناس للعمل بشكل أكثر إنتاجية؛ ومملوكة بشكل جماعي أو خاص. وسنتناول هنا، رأس المال المادي في محافظات البصرة وذي قار وميسان، من خلال التطرق للمأوى والمنشآت العامة والأراضي الزراعية.

الخلاصة: هذا أمرٌ معتدل، وربما أقل إثارة للقلق من الأمور الأخرى المذكورة هنا. يبدو أن لدى الجميع إمكانية الوصول إلى المنشآت العامة، ولكن بمستويات متفاوتة من الجودة والرضا والسلامة (من حيث المياه). فالأهالي لديهم مساكن (عادة ما تكون ذات نوعية لائقة) على الرغم من وجود قضايا تتعلق بشكلية حيازة الأراضي المُشيدة عليها، خاصة في ميسان. ويبدو أن الوصول إلى الأراضي لأغراض الزراعة مثلاً، لا يسلط الضوء على أي قضايا مهمة؛ لأن المزارعين يميلون إلى امتلاك أراضيهم الزراعية. وفي ميسان فقط، هناك نسبة أكبر من الناس الذين يستأجرون الأراضي أو يعملون في أراضي الغير، مما قد يشير إلى وجود مشاكل محلية تتعلق بتوزيع الأراضي وتوافرها.

المأوى

من الجوانب الهامة للمأوى الآمن في هذا السياق، فضلاً عن نوعية السكن وحالة الملكية، حالة حيازة الأرض التي يقع عليها المأوى. حيث يقيم حوالي ثلثي الناس في مساكن مبنية بشكل قياسي، بينما يعيش الثلث المتبقي في منازل بدائية مبنية من الطابوق أو اللبّن. **وتوجد هذه الهياكل ذات الجودة المنخفضة في الغالب في ريف ميسان** (٧٠٪) **وذي قار** (٥٩٪). أما البصرة بشكل عام (في المناطق الحضرية والريفية) ففيها أعلى نسبة من الأسَر التي تعيش في مساكن مبنية بشكل قياسي (٦٨٪) بينما في ذي قار، توجد أعلى نسبة من سكان الحضر الذين يعيشون في مثل هذه المنازل (٧٨٪). كما تتسم ذي قار بأعلى معدلات حتى الآن من سكان الحضر والريف الذين يمتلكون منازلهم بشكل مباشر (٨٣٪) في حين **تتسم ميسان بوجود أعلى نسبة من المساكن العشوائية** عبر أنواع المواقع (٢٣٪).

ورغم النسبة العالية نسبياً من الأسَر التي أفادت بأنها تملك منازلها (٧٢٪)، فإن لدى الأكثرية فقط (٤٥٪) حيازة رسمية للأراضي التي بنيت عليها (الجدول ٢). **ويوجد في ميسان أعلى معدل لحيازة الأراضي العشوائية** (أي المساكن المبنية على الأراضي العامة دون موافقات رسمية) بين سكان الحضَر (٢٠٪). ومن بين سكان الريف، توجد أعلى معدلات حيازة غير رسمية (أي المساكن المبنية على الأراضي الزراعية دون شراء) في ميسان (٥٩٪) وذي قار (٣٩٪).

٢٢ وزارة التنمية الدولية؛ ورقة إرشادية حول سبل العيش المستدامة.

الجدول ٢: حالة حيازة الأراضي حسب المحافظات[٢٣]

ما هي حالة ملكية الأرض التي تم بناء منزلك الحالي عليها؟	البصرة	ذي قار	ميسان
أرض سكنية خاصة (مشتراة ومسجلة)	٪٤٣	٪٤٦	٪٤٧
أرض سكنية خاصة (غير مشتراة)	٪٨	٪٣	٪٣
أرض زراعية (مشتراة أو موهوبة)	٪٢٤	٪٢٥	٪١٢
أرض زراعية (غير مشتراة)	٪٨	٪١٨	٪١٦
أرض عامة (ممنوحة لنا رسمياً من قبل الحكومة)	٪٣	٪٠	٪٣
أرض عامة (مشتراة أو موهوبة)	٪٢	٪١	٪٢
أرض عامة (مشيّد عليها بدون إجازة رسمية)	٪٩	٪٥	٪١٥
لا أعرف	٪٣	٪١	٪١
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

الخدمات العامة

يتناول هذا القسم، إمدادات المياه والكهرباء العامة في المناطق التي شملتها الدراسة. **فإمدادات المياه أقل من الكهرباء** بشكل ملحوظ. حيث اشار ما يزيد قليلاً عن ثلاثة أرباع المستجيبين، إلى أن نوعية المياه التي يستخدمونها لتلبية الاحتياجات المنزلية سيئة أو في غاية السوء (الشكل ١٠).

الشكل ١٠: جودة المياه المخصصة للاستخدام المنزلي حسب المحافظات

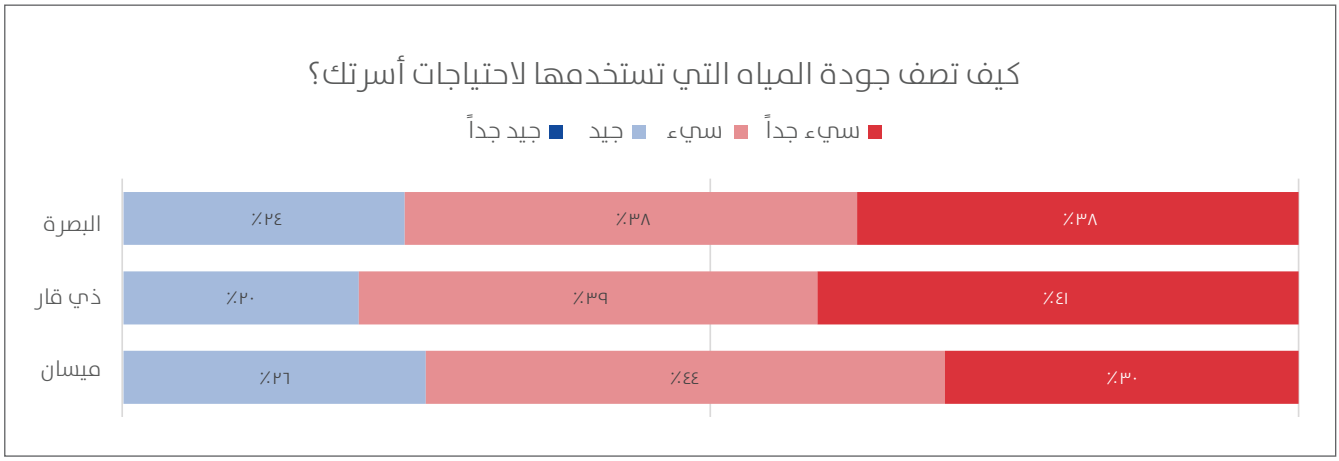

٢٣ الخيار الأكثر رسمية لحيازة الأراضي في الجدول هو الأراضي السكنية الخاصة (المشتراة والمسجلة) في إشارة إلى المنازل المبنية على أرض مخصصة للاستخدام السكني، يمتلكها أصحاب المنازل ويتم تسجيلها بأسمائهم في التسجيل العقاري. والبناء على الأراضي العامة الممنوحة من قبل الحكومة، هو شكل رسمي لحيازة الأراضي. وأي خيار آخر لحيازة الأراضي ينطوي على طابع غير رسمي. ولا يمكن بناء المنازل السكنية على أرض زراعية، حتى لو كانت مملوكة. وينطوي البناء على أراض عامة تم شراؤها من طرف ثالث أو بدون إذن للقيام بذلك على درجة عالية من الحيازة العشوائية، بل على مستوى أعلى من الهشاشة أيضاً في مواجهة عمليات التخلية.

وتجدر الإشارة إلى أن **نصف الأسَر الريفية في ذي قار وميسان أشارت إلى سوء نوعية المياه المخصصة للاستخدام اليومي** (٥٤٪ و٤٨٪ على التوالي) وهكذا، فإن المصدر الرئيسي لمياه الشرب لمعظم الأهالي في جميع المحافظات ليس إمدادات مياه الصنبور العامة، بل من نقل المياه بالشاحنات الخاصة؛ مما يمثل عبئاً مالياً إضافياً على الأسَر.

وتُعّد إمدادات الكهرباء العامة في هذه المحافظات أفضل نسبياً من إمدادات المياه. وجميع سكان المحافظات تقريباً، متصلون رسمياً بشبكة الكهرباء العامة، مع قلة قليلة بشكل غير رسمي. بعبارة أخرى، لم يبلغ أحد عن عدم حصوله على الإمدادات العامة. إضافة إلى ذلك، أشار عدد كبير من المستجيبين أن توفير الكهرباء يتراوح بين جيد إلى جيد جداً. وهذه النسبة هي الأعلى في جميع مواقع البصرة، تليها ميسان، ثم ذي قار بمستويات منخفضة (الشكل ١١). وهذا أمر مثير للقلق، لأن محدودية إمدادات الكهرباء يمكن أن تجعل الحياة أكثر صعوبة إلى حدّ كبير، ويمكن أن يشكل مخاطر صحية في حال عدم التحكم بدرجات الحرارة في الأماكن المغلقة في مواجهة الحرارة أو البرودة الشديدتين. كما يمكن أن يؤثر ذلك على توفير الخدمات الحيوية الأخرى (مثل الرعاية الصحية) فضلاً عن كونه يشكل عبئاً مالياً إضافياً على الأسَر التي تضطر إلى استخدام مولدات الكهرباء عند انقطاع الكهرباء العامة.

الشكل ١١: جودة توفير الكهرباء حسب المحافظات

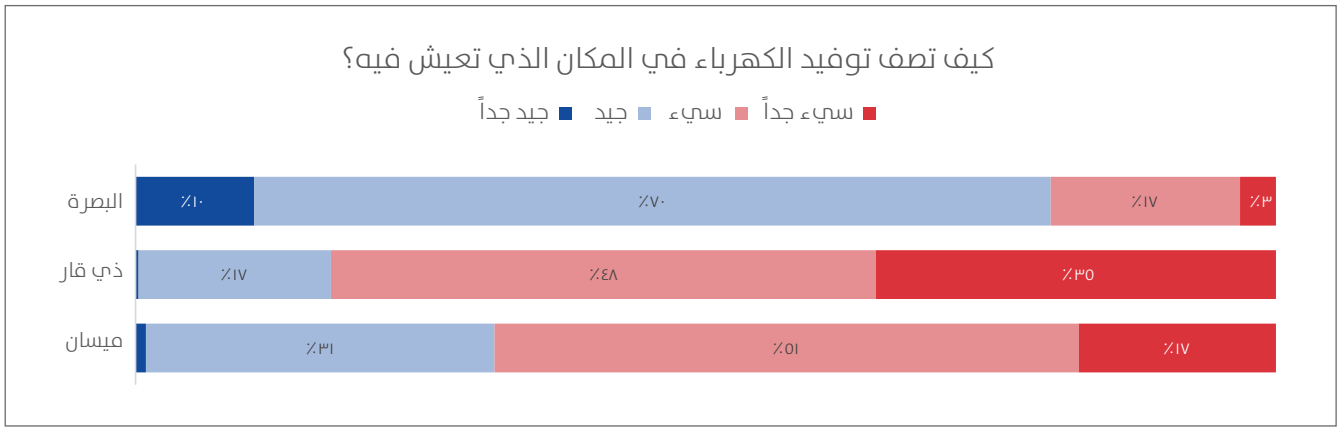

الأراضي الزراعية

لا شك أن الوصول إلى الأراضي الزراعية والحق في استخدامها أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأسَر التي تعمل في الزراعة. ويرتبط هذا الأمر ارتباطاً وثيقاً بالثروة وما يتصل بها من أوجه عدم المساواة. حيث لوحظ أن أسرة واحدة من كل ٥ أسَر تقوم بالزراعة في هذه المحافظات، تمتلك الأغلبية الأراضي التي تستخدمها (٧٠٪ في المناطق الحضرية و٥٧٪ في المناطق الريفية). ومن اللافت للنظر أن نسبة مهمة من الأسَر الريفية في ميسان، تستأجر الأراضي التي تستخدمها (٤١٪)، أما في البصرة، فالأسَر الريفية في كثير من الأحيان تعمل في أراضي الغير (٢٧٪) (الشكل ١٢). وهذا يتناقض مع ديناميكيات ريفية معينة؛ إذ تشير النتائج إلى **عدم مساواة محتملة في الوصول إلى الأراضي؛ وربما تتركز ملكية الأراضي والسيطرة عليها بيد عدد قليل من الأسَر أو العشائر المتنفذة سياسياً**. ويبدو هذا الأمر أقل أهمية في ذي قار؛ حيث الأغلبية يملكون أراضيهم الزراعية أو يدفعون أجرة أقل في حال استخدامها.

الشكل ١٢: حالة ملكية الأراضي الزراعية حسب المحافظات

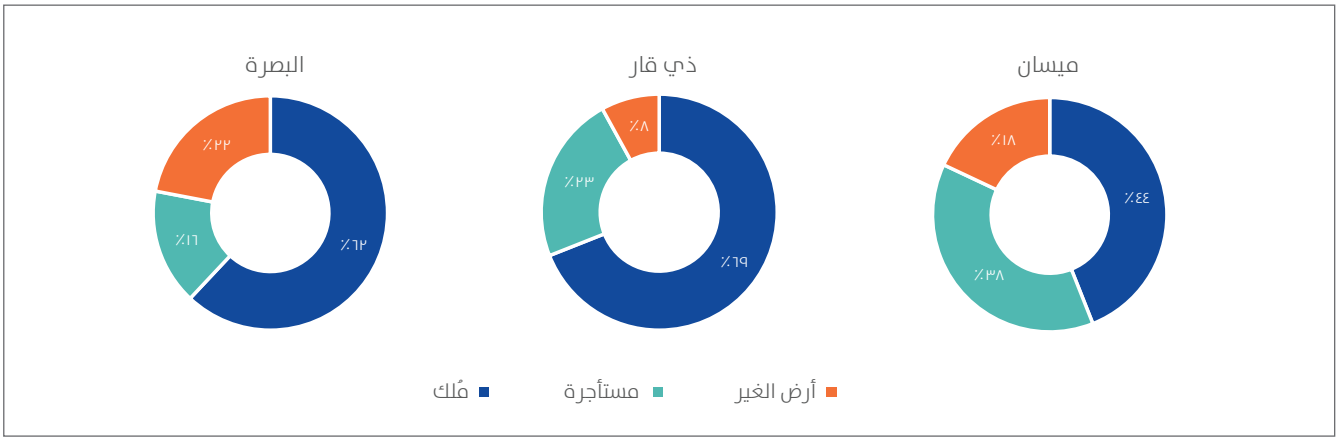

رأس المال المالي

يتعلق رأس المال المالي بالموارد المالية التي تستخدمها الأسَر لتلبية احتياجاتها الفورية وبلوغ أهدافها البعيدة الأمد. ورأس المال المالي يشمل التدفقات النقدية الآتية، إضافة إلى المخزون المتاح والوصول إلى الموارد المالية. وتتألف تلك التدفقات من الدخل المكتسب والرواتب التقاعدية أو المبالغ الآتية من الدولة والحوالات المالية. وترتبط الأسهم المتاحة، بالمدخرات والموجودات السائلة، والوصول إلى المؤسسات التي توفر الائتمان، من بين مسائل أخرى. وفيما يأتي استكشاف لرأس المال المالي في محافظات البصرة وذي قار وميسان، من خلال مصادر دخل آمنة والوصول إلى شبكات الأمان[٢٤].

الخلاصة: يحتوي رأس المال المالي أيضاً على مستويات مختلطة، ويتجه أكثر إلى الجانب المنخفض؛ خاصة في ذي قار وميسان. وحيث يبدو أن نصف السكان عموماً يحصلون على إيرادات مستقرة من العمل والرواتب التقاعدية (فضلاً عن عدد أقل يعتمد على الدعم الحكومي العادي) ما زالت هناك نسبة كبيرة من السكان لا يحصلون على الموارد المالية أو الدعم (من خلال الادخار أو الاقتراض) في حال وجود نفقات غير متوقعة. وبالتالي، فإن هناك خطر كبير يتمثل في عدم قدرة عدد كبير من الأسَر على مواجهة الصدمات.

مصادر الدخل الآمنة

في هذه المحافظات الثلاث، عادة ما تأتي أكثر الإيرادات استقراراً وأمناً للأسرة من الوظيفة الحكومية، والعمل بأجر في الشركات، أو في قوات الأمن، والرواتب التقاعدية، أو شبكات الأمان الحكومية. ولوحظ أن لدى ثلاثة أرباع الأسَر تقريباً (٧٠٪) إيرادات من مصدر واحد من هذه المصادر على الأقل (الشكل ١٣). وتُعزى هذه النسبة المرتفعة في ذي قار وميسان، إلى اعتماد الأسَر بشكل كبير على شبكات الأمان الحكومية، التي عادة ما تكون صغيرة نسبياً من حيث الكمية. أما الحوالات المالية، فلا تلعب دوراً كبيراً في إيرادات الأسَر بشكل عام. حيث أفادت ٢٪ فقط من الأسَر بحصولها على مثل هذا الدخل، الذي عادة ما يكون متقطعاً في أحسن الأحوال.

وفي الوقت نفسه، ذكرت ٣٠٪ من الأسَر العمل اليومي أو التجارة غير الرسمية كمصدر لإيرادات الأسَر (أي مصادر الدخل غير الآمنة بشكل خاص)[٢٥]. وفيما يأتي تحليل أعمق لديناميكيات سبل العيش المحددة، **ومعدلات العمل في جنوب العراق: الآفاق العصيبة للنساء والشباب.**

الشكل ١٣: الدخل الآمن حسب المحافظة والنوع

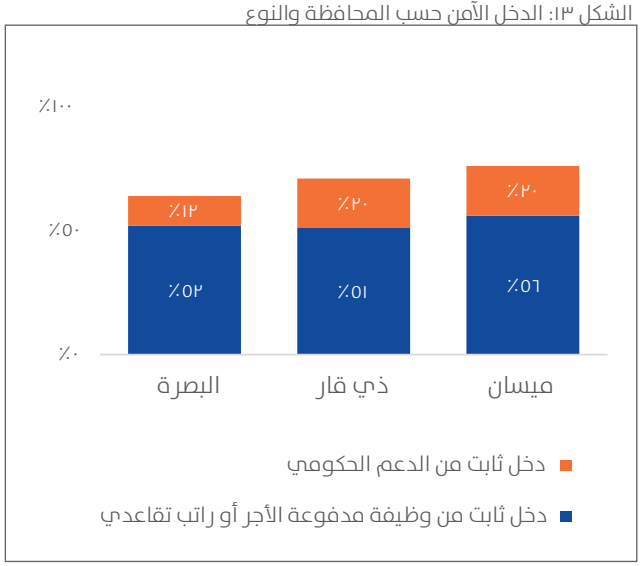

ملاحظة: أتيح للمستجيب اختيار أكثر من إجابة

٢٤ وزارة التنمية الدولية؛ ورقة إرشادية حول سبل العيش المستدامة.
٢٥ تميل معظم الأسَر إلى أن يكون لديها أكثر من مصدر دخل واحد، لذلك من الممكن أن يكون أحد أفراد الأسرة يعمل في القطاع العام بينما يعمل آخر في العمل اليومي - وهذا أحد الفروق الحرجة بين الأجيال في سبل العيش بين كبار السن والأصغر سناً في نفس الأسرة.

شبكات الأمان والائتمان والصدمات

تُعّد القدرة على الوصول إلى الموارد المالية لمواجهة الصدمات غير المتوقعة، جانباً مهماً من رأس المال المالي. إذ أن عدم القدرة على القيام بذلك قد يؤدي إلى زيادة حادة في هشاشة الأسَر، واحتمال تفاقم آثار الصدمات. وبالنسبة لعدد كبير من سكان البصرة وذي قار وميسان، إذا واجهوا نفقات كبيرة غير متوقعة، فإن تلك الموارد ستأتي من الاقتراض من شبكاتهم الأوسع؛ مما يدل على أن لديهم شكلاً من أشكال شبكات الأمان (الشكل ١٤). وقد تضم تلك الشبكات، أصدقاءهم وأقاربهم المقربين وجيرانهم المباشرين. لكن، من المرجح أيضاً أن تستفيد تلك الأسَر من شبكات عائلية أو عشائرية متبادلة وأوسع نطاقاً. ويشمل ذلك العلاقات مع الأثرياء وأصحاب النفوذ. إلاّ أن الوصول إلى المدخرات واستخدامها محدودان للغاية؛ حيث تفتقر نسبة كبيرة إلى الموارد لمواجهة هذه النفقات. كما تتسم محافظتا ذي قار وميسان بانعدام كل شكل من أشكال شبكات الأمان.

الشكل ١٤: الموارد اللازمة لتحمل الصدمات حسب المحافظات

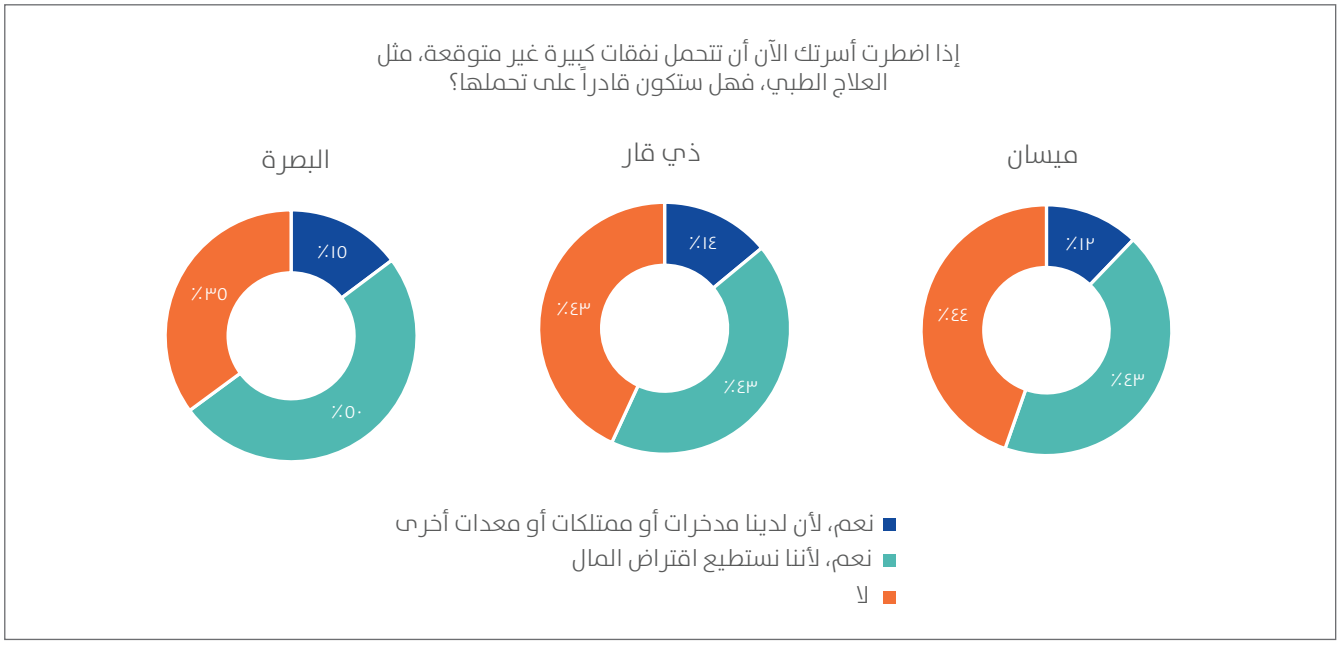

إن الافتقار إلى أي نوع من شبكات الأمان إلى جانب مصادر الدخل الآمنة المحدودة، يجعل من الصعب على الأسَر تلبية احتياجاتها الأساسية. ويشمل ذلك؛ الوصول على الرعاية الصحية والتعليم المناسبيَن، نظراً لأن التكلفة المالية تمثل عائقاً كبيراً أمام الوصول إلى جودة الخدمات التي تسعى الأسَر إلى الحصول عليها في ظل الظروف العادية، فضلاً عن مواجهة نفقات غير متوقعة. والشيء ذاته يُذكَر من حيث القدرة على الوصول إلى أشكال أكثر أماناً لحيازة الأراضي؛ فالافتقار إلى رأس المال المالي يجعل من الصعب إلى حد كبير القيام بذلك. الأمر الذي يجعل الأسَر تبحث عن بدائل أخرى أقل تكلفة، وأقل بيروقراطية ورسمية.

تقييم رؤوس الأموال

بشكل عام، تختلط الصورة عند النظر في رؤوس الأموال البشرية والاجتماعية والطبيعية والمادية والمالية عبر المحافظات الجنوبية الثلاث. فرغم وجود بعض العوامل في مستويات إيجابية داخل المجتمع، إلا أن هناك أوجه قصور كبيرة بالنسبة للبصرة التي تحقق أداء أفضل بشكل عام، بخلاف ذي قار وميسان. ويبدو أن هذه النتائج تشير إلى **أن كل الخير الموجود في هذه المحافظات** (مستويات التعليم المرتفعة، وارتفاع معدلات ثقة المجتمع المحلي والمشاركة العامة، والسَكن اللائق لمعظم الأهالي، والمعدلات المرتفعة نسبياً للأسَر ذات مصادر الدخل الثابتة) **تقوضه العوامل الخبيثة**؛ بما في ذلك التحيز الجندري المنتشر، وانعدام الثقة بالمؤسسات والإهمال (خاصة في المناطق الريفية) وتدهور الظروف البيئية، وسوء تقديم الخدمات، والحيازة غير الآمنة للأراضي، ومحدودية الوصول إلى شبكات الأمان. وعلى الرغم من أن الاحتياجات كبيرة عبر أنواع رؤوس الأموال، **إلا أن فكرة انخراط الأهالي، ربما تكون أكبر الأصول في العمل** نحو حلول مستدامة لتحسين ظروف الجميع.

يمكن تلخيص العوامل الإيجابية والسلبية لكل رأس مال من رؤوس الأموال المذكورة آنفاً على النحو التالي:

- **رأس المال البشري:** رأس المال البشري في تحسّن، لأن الوصول إلى التعليم يتزايد بين الأجيال الشابة. وهناك إمكانات بشرية غير مستغلة للمرأة لكي تصبح جزءاً نشطاً من القطاعات الاقتصادية، خاصة وأنها أصبحت أكثر تعليماً. وتمثل القدرة على تلقي مستوى الرعاية اللازمة لمعالجة المخاوف الطبية قيداً رئيسياً أيضاً. وتُعدّ البصرة في وضع أفضل فيما يتعلق بمستويات رأس المال البشري مقارنة بذي قار وميسان.
- **رأس المال الاجتماعي:** هناك بعض الاستقطاب بين الروابط والعلاقات العمودية والأفقية. فالناس في أحياء وقرى معينة يثقون ببعض، ويساعدون بعضهم البعض. وهناك مستوى معتدل من تنظيم العمل المجتمعي والعمل الجماعي. وقد يكون هذا التنظيم استجابة لرأس مال اجتماعي عمودي ضعيف بشكل خاص، نظراً لانعدام الثقة بالمؤسسات الرسمية والعرفية والاعتماد عليها. كذلك فإن الثقة في المجتمع الأوسع منخفضة نسبياً.
- **رأس المال الطبيعي:** بشكل عام، هذا النوع هو الأسوأ بين جميع رؤوس الأموال التي تطرقنا لها، مع قليل من المسارات أو الظروف الإيجابية. فرداءة نوعية وكمية الموارد المائية، تؤثر سلبياً على أداء الزراعة، فضلاً عن عواقبها على الصحة العامة. حيث أفادت نسبة عالية نسبياً من الأهالي بوجود أمراض منقولة بالمياه. والهواء والبيئة ملوثان وفي حالة سيئة. وتُعد محافظتا ذي قار وميسان متأثرتين بالحالة السيئة للموارد المائية وآثارها على الزراعة والصحة.
- **رأس المال المادي:** هذا النوع معتدل؛ وربما أقل إثارة للقلق من الأنواع الأخرى. فالأهالي لديهم مساكن (تميل إلى أن تكون لائقة) على الرغم من وجود قضايا تتعلق بشكلية حيازة الأراضي التي بنيت عليها تلك المساكن، خاصة في ميسان. ويبدو أن الجميع يستطيعون الوصول إلى المنشآت العامة، ولكن بمستويات متفاوتة من الجودة والرضا والسلامة (بالنسبة للمياه). ويبدو أن الوصول إلى الأراضي لأغراض مثل الزراعة لا يسلط الضوء على أي قضايا مهمة؛ لأن المزارعين يميلون إلى امتلاك أراضيهم الزراعية. أما في ميسان فقط، فهناك نسبة أكبر من الأهالي الذين يستأجرون الأراضي أو يعملون في أراضي الغير؛ مما قد يشير إلى مشاكل محلية تتعلق بتوزيع الأراضي وتوافرها.
- **رأس المال المالي:** يحتوي هذا النوع على مستويات متباينة، ويتجه أكثر نحو الجانب المنخفض، خاصة في ذي قار وميسان. وحيث يبدو أن نصف السكان عموماً يحصلون على إيرادات مستقرة من العمل والرواتب التقاعدية (فضلاً عن عدد أقل يعتمد على الدعم الحكومي العادي) ما تزال هناك نسبة كبيرة من السكان لا يستطيعون الوصول إلى الموارد المالية أو الدعم (من خلال الادخار أو الاقتراض) في حالة وجود نفقات غير متوقعة. وبالتالي، فإن هناك خطر كبير يتمثل في عدم قدرة عدد كبير من الأسَر على مواجهة الصدمات.

المنظمة الدولية للهجرة

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

المكتب الرئيس في بغداد
مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

@IOMIraq

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.